



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

أضواء على تخفيض قيمة الدينار
العراقي

أ.د. محمود محمد محمود داغر

May 2019

على الرغم من الأفول التدريجي منذ نهاية عام 2017 للأزمة الاقتصادية العميقة التي تعرض لها العراق في السنوات 2014-2017، لكن لا يزال الاقتصاد العراقي متراجعا، حيث الاعتماد الكلي على عوائد المورد الريعي، وضعف القطاع الحقيقي، فضلاً عن إنعدام العمق المالي، والعجز المخطط الذي تعاني منه الموازنة العامة للدولة.

في ظل هذه الأوضاع يبذل الكثير من المتخصصين بالشؤون الاقتصادية محاولات لتقديم مقترحات من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وإيجاد حلولاً ناجعة لمشكلاته، وعلى الرغم من أنهم يختلفون في مقترحاتهم وهو أمر طبيعي، إلا أنهم جميعاً يتفقون على المسبب لما يحدث، لأن التاريخ الاقتصادي أصبح معلوماً (لا يؤكد إلا الماضي).

ولكن ماذا عن الحلول والمقترحات السريعة والممكنة، وهل السرعة تدعو لمقترحات سهلة التنفيذ سرعان ما تخبو آثارها؟، أم أن السرعة تعني قيام كل كيان في الاقتصاد بواجباته ومهامه. ومن أخطر هذه المقترحات المطروحة هو " تخفيض قيمة الدينار العراقي " ، وهو قرار خطير تكمن خطورته بالآتي:

- إعادة النظر في التوازنات الكلية جميعاً (النقدية، والحقيقية).
- يُعدُّ التخفيض ضريبة ضمنية موحدة Flat & implicit tax لاتراعي تباين الدخل للمواطن.
- إنَّ عدم تحقيق متطلبات سابقة Pre requests (جمارك، ضرائب، جباية الخدمات) يفضي إلى استنزاف تأثير التخفيض.
- إنَّ التضخم المرافق (حتمًا) للتخفيض سيشعل التوقعات والضغط بإتجاه استمرار قرارات تخفيض لاحقة.

أولاً / حقائق قرار التخفيض:

1- الاعتراف بفضالة تأثير تخفيض قيمة الدينار على الاستيرادات مادامت البدائل المحلية شبه معدومة وسينحصر الأثر في صعوبة حصول ذوي الدخل المنخفضة على بعض السلع الكمالية والتي يمكن معالجتها بتفعيل الضريبة الجمركية حتى دون تخفيض.

أما الصادرات فلا يتوقع البتة تحفيزها كونها نفطية. ويترتب على ذلك تأثيراً متدنياً على الميزان التجاري في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

2- إنَّ نجاح سياسة التخفيض يتوقف عملياً على مرونة إستجابة الطلب على الدولار لانخفاض الدينار، ولكل اقتصاد مرونته تبعاً لبدائل الطلب بشكل أساس.

وتشير إحدى الدراسات إلى أنَّ مرونة الطلب على الدولار لتغير سعره أقل من (1) بكثير (0.2- %). وهو أمرٌ منطقي ينسجم مع هشاشة القطاع الحقيقي وضعف البدائل المحلية من السلع والخدمات التي تمثل أساس تحديد المرونة.

3- إنَّ هدف زيادة إيرادات الموازنة غير النفطية الذي تسعى إليه مقترحات التخفيض لن يتحقق:
أ- لأنَّ التخفيض هو مجرد زيادة عدد وحدات الدينار لكل دولار نفطي دون تحقيق إيرادات غير نفطية فعلية.

ب- إنَّ الموازنة ستواجه ارتفاعاً في التضخم يستنزف زيادة الكمية في الدينار جراء التخفيض (المشتريات العامة + الاستثمار) وعاجلاً ستظهر مطالبات بتخفيض إضافي.

4- إنَّ الارتكاز على مقدرة قرار التخفيض في المرور السهل (احتمالية تحقق الوهم النقدي Money Illusion) لتغطية عجز الموازنة غير المؤكد أمرٌ غير مجدٍ، لأنَّ الضريبة الضمنية وتداعياتها التضخمية ستكتشف بسرعة وسرعان ما تخبو هذه النتائج.

أي إنَّ تخفيض في قيمة الدينار بغرض زيادة إيرادات الحكومة (ظاهرياً) ومن خلال الوهم النقدي يهمل أنَّ الوهم سيصيب نفقات الدولة كما يصيب المواطن، لاسيما وأنَّ هناك جزء من النفقات (مدفوعات تحويلية) للفقراء والبطاقة التموينية تستدعي نفقات إضافية تستنزف جزء من الزيادة وتضعفها (نعنقد أنَّها تفوق 3 ترليون دينار).

5- أما تقييم الاحتياطات الأجنبية التي تتيح الدفاع عن سعر الصرف الحالي فيمكن توضيحها من خلال الاستعانة (جدول 1) وبأرقام فعلية خارج تقديرات بعثة الـ IMF، إذ أنَّ عدد أشهر تغطية الاحتياطات في العراق لاستيرادات عام 2018 تقارب سنة كاملة (11.80 شهراً) وهو معدل يمثل أربعة أضعاف المعيار الدولي، وكذلك هو معيار تغطية الاحتياطات لعرض النقد عام 2018 (أكثر من أربعة أضعاف المعيار الدولي)، وكذلك الحال مع نسبة تغطية الديون القصيرة على العراق (استخدمنا قيمة الاحتياطات الفعلية 2018، والاستيرادات أيضاً وليس تقديرات).

وهذا يدفع للاستنتاج بإمكانية الدفاع عن ثبات سعر صرف الدينار لمدة اطول في ظروف صعبة، مما يوفر الفرصة لبناء سياسات ونتائج في الاقتصاد الحقيقي (زراعة، صناعة... إلخ) والتي بدونها لا ينفذ أي إجراء نقدي أو مالي.

جدول (1) معايير كفاية الاحتياطيات عام 2018

المعيار المعتمد عالمياً	2019	2018 المتحقق فعلياً	السنوات
			المؤشرات
		52.22	الاحتياطيات الاجنبية (مليار \$) ⁽¹⁾
	4.42	-	متوسط شهري للاستيرادات (مليار \$) ⁽²⁾
	---	-	الديون الخارجية قصيرة الاجل (مليار \$) ⁽³⁾
	2.5	-	عرض النقود الواسع (مليار \$) ⁽⁴⁾
	-	76.90	
(3-4)	-	11.81	تغطية الاحتياطيات للاستيرادات (شهر)
(100%)	-	1,801	نسبة تغطية الاحتياطيات للديون قصيرة الاجل المستحقة خلال سنة واحدة (%).
(5-20%)	-	67.90	نسبة تغطية الاحتياطيات الى عرض النقود الواسع (%).

المصادر:

1. صافي الاحتياطيات الأجنبية، البنك المركزي العراقي/ دائرة الاستثمارات كما في 2018/12/31.
2. المتوسط الشهري للاستيرادات لسنة 2018 هو متوسط مبيعات النافذة الفعلي لأشهر السنة + متوسط الاستيرادات الحومية من المشتقات النفطية وبافتراض نموه بنسبة 2% عام 2019، إذ بلغ مجموع مبيعات النافذة (47.13 مليار دولار) موزع مابين (حوالات، اعتمادات، ونقد) وتم استبعاد بقية الاستيرادات الحكومية لأنها تنفذ مباشرة عن طريق الـ TBI.
3. الدين الخارجي قصير الأجل لعام 2019 طبقاً لتوقعات البنك المركزي العراقي/ دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.
4. عرض النقد الواسع لعام 2018، البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث.

ثانياً: المناقشة العلمية للاشكاليات المطروحة والأهداف المتوخاة حول قرار تخفيض قيمة الدينار

يناقش المختصون المقترحون لقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي، بعض الاشكاليات على القيمة الحالية للدينار، فضلاً عن الاهداف المتوخاة من قرار التخفيض، وفي هذا الجزء من الورقة سوف نبحث هذه الاشكاليات والاهداف علمياً وعملياً.

ثانياً/أ/ الإشكاليات

الإشكالية الأولى: سعر صرف الدينار العراقي المغالى فيه وآثاره السلبية متمثلة بعدم القدرة على الحد من التضخم ودعم الانتاج الوطني.

ي طرح مقترحوا تخفيض قيمة الدينار إشكالية المغالاة في قيمة الدينار العراقي وأنه مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، ويستدلون على ذلك بأن قوة العملة تأتي من قوة الاقتصاد وليس العكس، فضلاً عن أن سعر الصرف المغالى به لم يتمكن من كبح التضخم في الاقتصاد العراقي، لأن الأخر متأثر من ارتفاع الكلف وسوء بيئة الانتاج، وفيما يخص هذه الاشكالية سنوضح مجموعة من النقاط:

أ- يُبنى سعر الصرف في الدول الريعية على طلب العملة الأجنبية (عرض العملة المحلية)، فضلاً عن أن قوة العملة المحلية في هذه الدول تتأثر من قوتها المالية وليس الاقتصادية، إذ إن كل الدول الريعية لديها أسعار صرف عالية القيمة بسبب ما متاح لهم من قوة في الوضع المالي وإن كان الوضع الاقتصادي ضعيفاً بسبب تركيز الـGDP في القطاع الريع، بخلاف الدول المتقدمة التي لديها تنوعاً اقتصادياً يُمكنها من بناء أسعار صرف عملاتها في ضوء قوة وتنوع اقتصاداتها.

ب- قد تكون أسباب التضخم متعددة إلا أنه في الأساس ظاهرة نقدية، أي لا وجود للتضخم دون وجود تمويل له، بدليل عدم وجود تضخم في الاقتصاد العراقي بسبب التعقيم المستمر لعرض النقود عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية.

الإشكالية الثانية: فرق إجمالي الإيرادات الحكومية من العملة الأجنبية عن إجمالي النفقات منها

يدور في أوساط المختصين وغير المختصين نقاش كثير حول الإيرادات الدولارية الحكومية الكبيرة وما هو حجمها وكيف تم التصرف بها وأبواب إنفاقها، إذ نسمع بين مدة وأخرى بيانات مبنية على معلومات غير دقيقة تسيء لسمعة العراق وتشير إلى عدم التطابق بين إجمالي الإيرادات الحكومية من العملة الأجنبية وإجمالي النفقات منها .

ومن أجل إزالة الشبهات واللبس الذي يسود هذه المسألة، أنجز البنك المركزي العراقي كونه بنك الدولة ومستشارها المالي والمسؤول عن إدارة حسابات وزارة المالية الخارجية عمل مهم يوضح حجم الايرادات الأجنبية الحقيقية التي استلمها العراق في الحقبة الزمنية 2005-2017 عن طريق إعداد مطابقة لايرادات الحكومات العراقية من العملة الأجنبية وأبواب إنفاق تلك الايرادات للمرة الأولى بطريقة صحيحة ومعتمدة ومدققة من فنيين في المركزي العراقي، فضلاً عن المدققين الخارجيين تتضمن تفاصيل الايرادات والنفقات الكلية بالعملة الاجنبية.

إذ تبين عدم وجود أي فرق بين ايرادات وزارة المالية من العملة الأجنبية ونفقاتها منها، إذ إن كل الارقام الواردة خارج نطاق هذه المطابقة في جانبي الايرادات والنفقات من العملة الأجنبية للحكومة تقتصر للدقة، فعادة يتم إختزال نفقات وزارة المالية من العملة الأجنبية بالتنقيذ الديناري فحسب (مشتريات المركزي للعملة الاجنبية من وزارة المالية)، وأغفال بقية الابواب الانفاقية ممثلة بتمويل الاستيرادات الحكومية عن طريق الـ TBI، تسديد الالتزامات الخارجية ديون نادي باريس وغيرها من الاشتراكات في المؤسسات الدولية، المبالغ المدفوعة لتسديد مستحقات مقاولي عقود التراخيص النفطية، وحساب وزارة الدفاع FMS الخاص بالمبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية. ويوضح الجدول (2) والشكل (1) المطابقة بين الايرادات والنفقات من العملة الاجنبية التي أعدها المركزي العراقي.

الجدول (2) يوضح الإيرادات والمدفوعات لحسابات وزارة المالية للمدة 2005-2017 (مليون دولار أمريكي)

حقوق المطابقة Matching			المتبقي في حساب DFI أو حساب 300600 كما في 12/31 (BEP)	مدفوعات وزارة المالية TE					إيرادات وزارة المالية TR			السنة
الفرق (TR - TE) = (BEP)	مجموع تبويب الإيراد الكلي (المدفوعات) TE (E ₁ +E ₂ +E ₃ +E ₄ +E ₅)	إجمالي الإيراد الكلي (المقبوضات) TR (R ₁ +R ₂ +R ₃ +BEP _{t-1})		أخرى + PCO أو حساب 67 (E5)	تغذية حساب وزارة الدفاع FMS (E4)	المبالغ المصروفة لتغذية الاعتمادات والحوالات الخارجية لمؤسسات الدولة عن طريق الـ (TBI) (E3)	تغذية حساب وزارة المالية بالدولار برقم (300349) (E2)	الإيراد المنقذ دينارًا بواسطة الـ CBI (E1)	القروض (R3)	المبالغ المسترجة والمجمدة والإيرادات الأخرى (R2)	الإيراد الكلي من النفط (R1)	
-	-	-	4,922.52	-	-	-	-	-	-	-	-	2004
6,282.69	22,454.76	28,737.45	6,282.69	777.15	0	6,926.35	0	14,751.26	0	1,900.96	21,913.97	2005
7,055.66	28,782.33	35,837.99	7,055.66	893.67	0	9,888.66	0	18,000.00	0	1,243.75	28,311.56	2006
9,906.07	34,667.90	44,573.97	9,906.07	408.83	0	7,559.07	0	26,700.00	0	1,635.55	35,882.76	2007
10,303.23	60,942.14	71,245.37	10,303.23	571.30	0	14,846.39	0	45,524.46	0	2,549.73	58,789.58	2008
9,985.64	37,967.83	47,953.47	9,985.64	1,529.92	0	13,437.91	0	23,000.00	0	633.80	37,016.43	2009
7,552.75	52,228.64	59,781.39	7,552.75	5.57	0	11,223.07	0	41,000.00	0	971.02	48,824.74	2010
16,607.68	66,896.28	83,503.96	16,607.68	5.61	1,500.00	13,390.67	1,000.00	51,000.00	0	534.79	75,416.43	2011
18,157.51	88,073.11	106,230.62	18,157.51	4,547.65	1,335.58	20,689.89	4,500.00	57,000.00	0	533.38	89,089.56	2012
6,393.49	97,446.31	103,839.80	6,393.47	8,075.90	2,526.54	20,943.87	3,900.00	62,000.00	0	885.83	84,796.45	2013
694.96	85,675.29	86,370.24	694.95	11,754.79	1,405.95	21,899.63	3,100.00	47,514.92	0	703.56	79,273.21	2014
2,369.27	47,017.55	49,386.82	2,369.28	5,698.96	400.4	7,068.19	1,400.00	32,450.00	3,242.79	2,403.86	43,045.23	2015
1,805.99	32,051.66	33,857.65	1,805.99	0.005	0	3,935.30	790	27,326.36	1,673.56	1,720.25	28,094.56	2016
3,106.33	48,922.53	52,028.86	3,106.34	120.1	0	5,114.00	1,349.00	42,339.43	2,443.20	1,266.48	46,513.19	2017
$\Sigma TR - \Sigma TE = BEP_{2017}$			-	$TE = \Sigma E_1 + \Sigma E_2 + \Sigma E_3 + \Sigma E_4 + \Sigma E_5$					$TR = \Sigma R_1 + \Sigma R_2 + \Sigma R_3 + \Sigma BEP_{2004}$			ΣTR & ΣTE
3,106.34			-	703,126.36					706,232.70			

ومن الجدير بالذكر أنّ مطابقة الإيرادات الحكومية من العملة الأجنبية مع النفقات الكلية منها خلال المدة 2005-2017 تقتضي التعرف على مصادر الإيرادات من العملة الأجنبية وأبواب إنفاقها فضلاً عن ما يتبقى من رصيد في حساب وزارة المالية كما في نهاية المدة لكل سنة وذلك من خلال المعادلة (1):

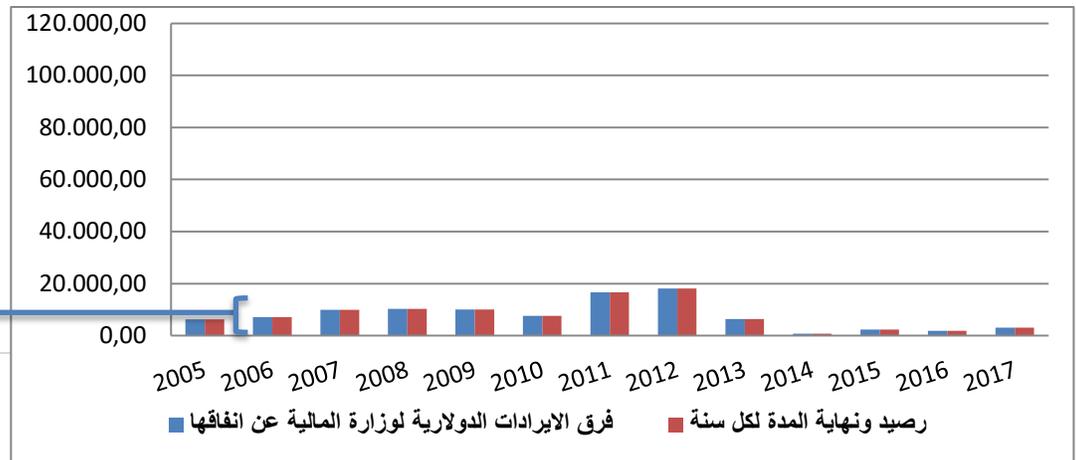
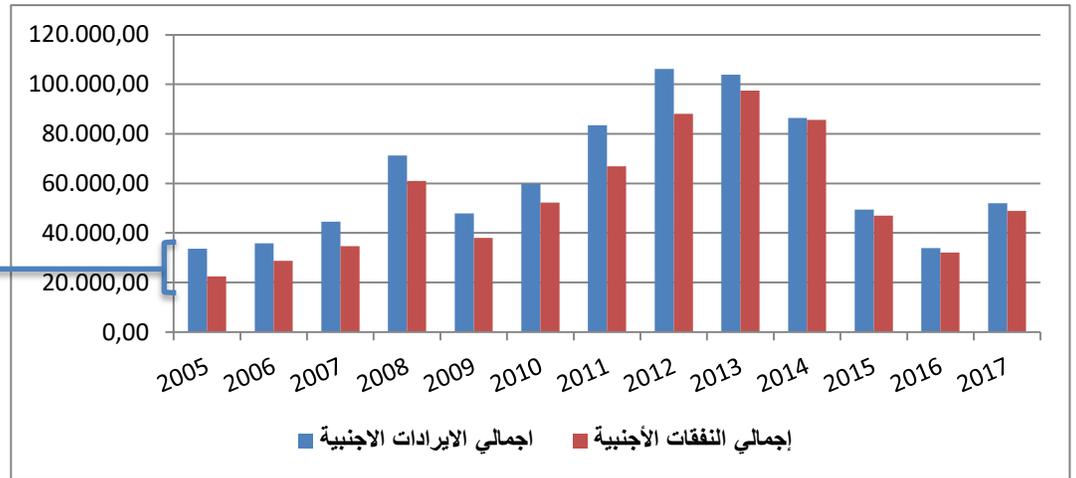
$$TR_t - TE_t = BEP_t \text{ ----- (1)}$$

TR_t (Total Revenues): يمثل إجمالي الإيراد الحكومي من العملة الأجنبية في سنة معينة.

TE_t (Total Expenditures): يمثل النفقات الحكومية الكلية من الإيرادات الأجنبية في سنة معينة.

BEP_t (Balance at end Period): يمثل رصيد حساب وزارة المالية لدى المركزي العراقي بالعملة الأجنبية كما في 31- ديسمبر من كل سنة والذي يُدَوَّر إلى السنة التالية ليُصبح رصيد افتتاحي (رصيد بداية المدة) فيها.

شكل (1) فرق إجمالي الإيرادات عن إجمالي النفقات الحكومية من العملة الاجنبية



ان الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات لكل سنة يتحول الى رصيد نهاية المدة (الرصيد الافتتاحي للسنة اللاحقة) وعليه فإن إيرادات الدولة من العملة الاجنبية متطابقة مع نفقاتها وحسب أبواب الإنفاق المتنوعة.

الإشكالية الثالثة: تفوق مبيعات نافذة العملة الأجنبية على حجم الاستيرادات من السلع والخدمات للقطاع الخاص.

كذلك دائماً ما تطرح إشكالية أنّ مبيعات نافذة العملة الأجنبية تفوق كثيراً حجم استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات، وأنّ الطلب على العملة الأجنبية في النافذة غير حقيقي في جزء كبير منه، وهو طلب لأغراض المضاربة وتحقيق الأرباح من قبل القطاع المصرفي الخاص.

في هذا الخصوص يمكن القول إنّ أقيام استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات غالباً ما تكون غير دقيقة، إذ يتم احتساب استيرادات السلع دون الخدمات، والحساب الصحيح ينبغي أن يكون استيرادات السلع مضافاً إليها صافي حساب الخدمات، ويوضح الجدول (3) مبيعات النافذة وإزاءها الاستيرادات للقطاع الخاص من السلع والخدمات، إذ يتبين أنّ مبيعات النافذة تقارب كثيراً حجم الاستيرادات بل وتفوقها الأخيرة في عدد من السنوات. ناهيك عن أنّ البيانات لم تأخذ بالحسبان استيرادات الاقليم.

جدول (3) يوضح حجم الاستيرادات ومبيعات نافذة العملة الأجنبية (حوالات + اعتمادات مستندية) للمدة 2010-2017

السنة	حجم الاستيرادات (CIF)	حجم التغطية للاستيرادات من مبيعات البنك المركزي من الدولار (حوالات + اعتمادات)	التغطية من مصادر أخرى*
	1	2	(2-1)
2010	33.2	33.977	0.777
2011	35.7	38.339	2.639
2012	44.2	44.984	0.784
2013	40.76	41.004	0.244
2014	35.7	37.165	1.465
2015	44	38.315	-5.685
2016	32.9	28.834	-4.066
2017	37.11	32.848	-4.262

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2010-2017) دائرتي العمليات المالية وإدارة الدين، ودائرة الاحصاء والأبحاث.

ثانياً/ب/الأهداف

الهدف الأول: تخفيض قيمة الدينار العراقي من أجل حفز الانتاج المحلي ومنافسة المستورد.

يهدف مقترحوا تخفيض قيمة الدينار إلى تحفيز الجهاز الانتاجي ظناً منهم أن سعر الصرف الحالي داعم للمستورد، وإن تخفيضه يحفز الانتاج الزراعي والصناعي للتصدير أو إحلال الاستيرادات.

فإذا كان هذا هو الهدف من تخفيض قيمة العملة، فيمكن القول بهذا الصدد أن تخفيض قيمة العملة هو النائب المالي (Fiscal proxy) للتعرفة الجمركية، إلا أن تخفيضها لا يميز بين الأنشطة الاقتصادية التي يُراد دعمها من قبل الحكومة عبر تعرفة جمركية والأنشطة الأخرى التي لا تريد الحكومة دعمها. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن مشكلة الصادرات أو إحلال الاستيرادات في معظمها ليست تنافسية يخلقها سعر صرف منخفض القيمة - وحتى إن بالغنا في التخفيض فنحن نعمل مع شركاء تجاريين لديهم تخفيضات غير متناهية بسعر صرف عملاتهم المحلية - بل يكمن في:

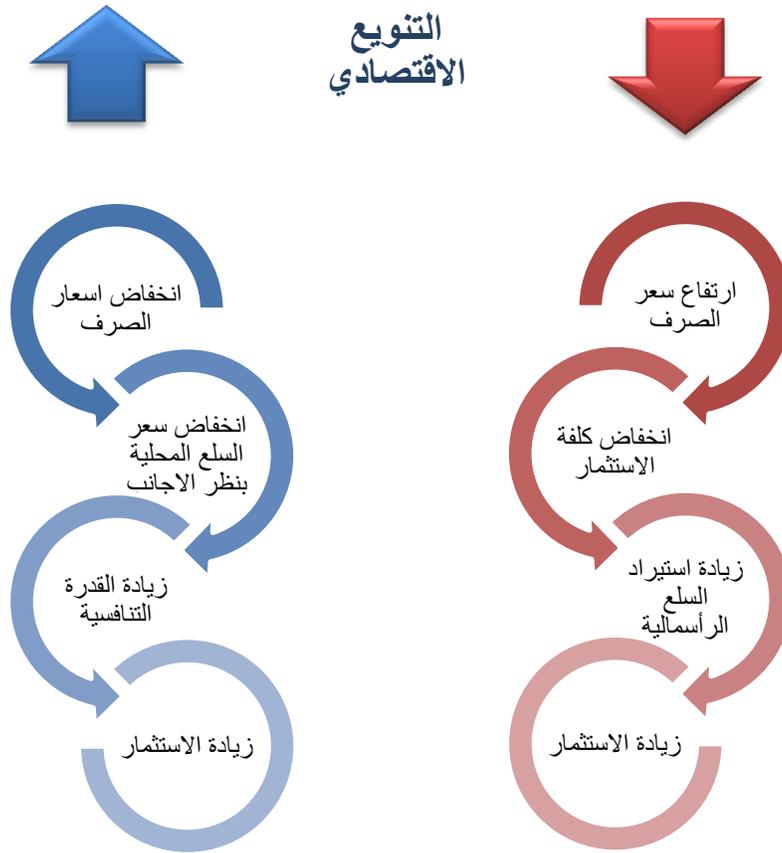
- سوء الإدارة المالية للقطاع الخاص بشقيه (الزراعي والصناعي).
- الإنفاق الحكومي غير المنضبط فضلاً عن تغليب الشق الاستهلاكي منه على الاستثماري وعدم تنفيذ الأخير بصورة كاملة طيلة السنوات الماضية.
- أزمة تكاليف بسبب الطاقة والأمن.
- انعدام المتطلبات السابقة الضريبة الجمركية اللاجمة والمحفزة، وجمالية إيرادات أملاك الدولة (الماء والكهرباء والدومين العام).

إن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف عند المستوى الحالي يعكس استقرار الاسعار بهدف خلق بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وهنا ينبغي توضيح أن استجابة مستوى الاستثمار للتغيرات في سعر الصرف تعتمد بصورة رئيسة على هيكل الانتاج في الاقتصاد.

إذ إنّ الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة (ذات درجة عالية من التنويع الاقتصادي) يزداد عندما (ينخفض سعر صرف العملة المحلية)، على العكس في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ممن يعانون من ضعف التنويع الاقتصادي، فإنّ تحفيز الاستثمار يتم عندما (يرتفع سعر صرف العملة المحلية) كون ذلك يسهل امكانية استيراد المعدات الرأسمالية من قبل الوحدات الانتاجية.

فالعراق الذي يُعدُّ هيكله الاقتصادي مشوه يعتمد على تصدير النفط فقط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وأغلب السلع الرأسمالية التي يحتاجها مستوردة، بالتالي فإنّ قوة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يخفض كلفة الاستثمار للشركات المحلية. وكما يوضحه الشكل (2) الذي يُلخص آلية العمل بصورة دقيقة.

شكل (2) آلية تحفيز الاستثمار اعتماداً على درجة التنويع الاقتصادي



كل ذلك يجعل الاتكاء على تخفيض قيمة الدينار أمراً غير مجدٍ، لأنه سيؤثر في مستوى الرفاهية المتواضع أصلاً لشريحة الدخل الثابتة، في الوقت الذي لا تستطيع الحكومة القيام بتحويلات لمتضرري التخفيض من الفقراء، وبالتالي فهذا الهدف إذا ما قورن بتأثيراته المحتملة والمجربة يتضاءل، لذا فإن خفض قيمة العملة الوطنية مشابه للعلاج الكيماوي يتم اللجوء إليه في آخر الخيارات لا في مقدمتها كونه سهل التنفيذ.

الهدف الثاني: تغطية عجز الموازنة العامة

يذهب مقترحوا تخفيض قيمة الدينار العراقي إلى هذا الخيار بهدف زيادة عدد دنائير الموازنة لتغطية العجز الذي تعاني منه، وي طرح مقترحوا التخفيض سيناريوها متعددة لسعر الصرف بعد التخفيض كأن يكون 1300 أو 1500 دينار/ دولار، معتقدين أنّ هذا القدر يوفر مبالغ كبيرة للموازنة العامة، إلا أنّ تقديراتهم تقتقر إلى الدقة بعض الشيء وذلك:

- إعتمادهم على أرقام الإيرادات الاجنبية الواردة في مشروع الموازنة لسنة مالية قادمة والتي تعتمد على تقديرات لسعر برميل النفط وكمية النفط المصدر، وهي غير دقيقة كونها تقديرات، فضلاً عن أنها تهمل الابواب الاخرى للانفاق من العملة الاجنبية غير التتقيد الديناري الذي يتأثر فقط بقرار التخفيض.
- إهمال معدلات التضخم الذي ستواجهه الموازنة العامة والذي يستنزف زيادة الكمية في الدنانير جراء التخفيض(المشتريات العامة + الاستثمار) وعاجلاً ستظهر مطالبات بتخفيض إضافي، لأنّ زيادة إيرادات الحكومة(ظاهرياً) ومن خلال الوهم النقدي يهمل أنّ الوهم سيصيب نفقات الدولة كما يصيب المواطن، لاسيما وأنّ هناك جزء من النفقات(مدفوعات تحويلية) للفقراء والبطاقة التموينية تستدعي نفقات إضافية تستنزف جزء من الزيادة وتضعفها(نعتقد أنّها تفوق 3 ترليون دينار).

يوضح الجدول (4) العرض الاحصائي للبدائل المحتملة للتخفيض والآثار المتوقعة: إذ يبين مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية(للدولار) (التتقيد الديناري) وهي القيمة الأدق لايرادات

الموازنة العامة (الدينامية) كونها تستبعد التقديرات (لمشروع الموازنة) وتعكس الفعلية، زائداً أنّها تستبعد مدفوعات الشركات النفطية (ما يقارب 10 مليار دولار) وكذلك الاستيرادات التي تمول بالدولار عبر الـ TBI، وتبقي على المتحقق من الإيرادات فعلاً.

كما يعكس الجدول السيناريوهات البديلة لنسب تخفيض الدينار أزاء الدولار، وما ينجم عنه من إيراد إضافي يساعد في اتخاذ قرار تخفيض له فاعلية، فضلاً عن أنّه يعرض ذلك لسنوات معروفة القيم.

إنّ تخفيضاً مقداره (10%) سيجعل قيمة شراء المركزي لدولار المالية 1300 دينار/دولار (علماً أنّ سعر البيع للأفراد والشركات يصل إلى 1318 دينار/ دولار تقريباً مع إضافة الهوامش، وهذا السيناريو كما واضح للسنوات 2015 لغاية 2017 يسهل فهم نتائج التخفيض، فلكل السنوات لم يزد تأثير التخفيض بـ 10% عن توفير (4.7 ترليون دينار) مقارنةً بقيمة الدولار حالياً 1182، والزيادة متواضعة ستذهب إلى تغطية المدفوعات التحويلية والدعم للسلع والخدمات.

لذلك فإنّ التخفيض يجب أن يزداد (مزيداً من التضخم يُدني القوة الشرائية) إلى (18.44%) لينتج عنه إضافة 8.8 ترليون دينار 2017. أي عندما يصبح سعر الدولار لوزارة المالية 1400 دينار (للأفراد والشركات 1418 تقريباً)

وكذلك الأمر عند تبني احتمالية التخفيض إلى 26.9% يصبح عندها سعر الدولار للحكومة 1500 وينتج عنه توفير 12.8 ترليون دينار.

السنوات			
جدول (4) تقييم مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية (ايرادات المالية الدينارية) بأسعار صرف مختلفة			
بلغت مشتريات البنك من وزارة المالية 32.450 مليار دولار			
السيناريو الثالث بسعر صرف 1500 (دينار عراقي) تخفيض بمقدار (26.9%)	السيناريو الثاني بسعر صرف 1400 (دينار عراقي) تخفيض بمقدار (18.44%)	السيناريو الأول بسعر صرف 1300 (دينار عراقي) تخفيض بمقدار (10%)	ما يعادلها بالدينار العراقي بسعر صرف 1182 (دينار عراقي)
48.675 ترليون دينار	45.430 ترليون دينار	42.185 ترليون دينار	38.356 ترليون دينار
الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	
10.319 ترليون دينار	7.047 ترليون دينار	3.829 ترليون دينار	
بلغت مشتريات البنك من وزارة المالية 25.653 مليار دولار			
السيناريو الثالث بسعر صرف 1500 (دينار عراقي)	السيناريو الثاني بسعر صرف 1400 (دينار عراقي)	السيناريو الأول بسعر صرف 1300 (دينار عراقي)	ما يعادلها بالدينار العراقي بسعر صرف 1182 (دينار عراقي)
38.480 ترليون دينار	35.914 ترليون دينار	33.349 ترليون دينار	30.322 ترليون دينار
الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	
8.158 ترليون دينار	5.592 ترليون دينار	3.027 ترليون دينار	
بلغت مشتريات البنك من وزارة المالية 40.355 مليار دولار			
السيناريو الثالث بسعر صرف 1500 (دينار عراقي)	السيناريو الثاني بسعر صرف 1400 (دينار عراقي)	السيناريو الأول بسعر صرف 1300 (دينار عراقي)	ما يعادلها بالدينار العراقي بسعر صرف 1182 (دينار عراقي)
60.53 ترليون دينار	56.49 ترليون دينار	52.46 ترليون دينار	47.69 ترليون دينار
الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	الفرق عن 1182	
12.84 ترليون دينار	8.80 ترليون دينار	4.77 ترليون دينار	

1- إنَّ حجم الاحتياطات الأجنبية للمركزي العراقي ومعايير كفايتها تفوق مامحدد من معايير كفاية دولية، الأمر الذي يدعم القدرة على الدفاع عن سعر صرف الدينار العراقي لمدة أطول في ظروف صعبة، مما يوفر فرصة لبناء سياسات في الاقتصاد الحقيقي والتي بدونها لا ينفع أي إجراء نقدي أو مالي.

2- إنَّ اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية قبل إنجاز تحسين أداء الضرائب، الجمارك، جباية الكهرباء والماء وانتهاء التجاوز على الدومين العام، يفضي إلى استنزاف أثر التخفيض وانتقال المنافع نحو جهات أحرز لاعلاقة لها بالعرض السلعي والخدمي بل بالانفاق فقط.

3- إنَّ الزراعة والصناعة المحلية المستهدفة بالتخفيض مرتبطت تحفيزها بالمنافسة العادلة، بسبب ضعف الحماية الجمركية عند حدها الأدنى وتسرب السلع بطريقة الاغراق، لذلك فأنَّ الانتقال إلى تخفيض قيمة العملة وعدّه محفز للانتاج أمر غير مضمون العواقب بقدر ماتضمنه الحماية الجمركية نقدر تاثيرها سريعا وخلال ثلاث سنوات.

4- نعتقد أنَّ الواقع السياسي والاقليمي غير مناسب لاتخاذ مثل هكذا قرار بالغ التأثير في حياة الناس.

5- نتفق أنَّه لا يوجد شيء مقدس غير قابل للتعديل، ولكن المقدس حقا هي حياة الاغلبية محدودة الدخل والتي لاقيمة للوطن دونها، والتي سيمسها الضرر إذا كانت البداية أو الخطوة الأولى بهذه الحل، دون استنزاف الجهد قبلها بحلول اقتصادية أضافية سريعة لكنها مؤثرة في مواجهة الأزمة.

(*) مدير عام دائرة العمليات في البنك المركزي واستاذ جامعي سابق في علم الاقتصاد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر.

شبكة الاقتصاديين العراقيين . 30 آيار / مايو 2019

<http://iraqieconomists.net/ar/>